احتلال العراق: النتائج والتداعيات عراقيا (2011/2003)

أ/ سليم عشور- جامعة المسيلة
باحث دكتوراه جامعة باتنة1
كلية الحقوق والعلوم السياسية

ملخص:

إن الاحتلال الأمريكي للعراقفي 21 مارس 2003وانسحابه في 2011 أدى إلى تداعيات سلبية في العديد من المجالات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية...الخ، وهذا على عكس ما وعدت به الإدارة الأمريكية وكبار مفكريها من أن التدخل العسكري الأمريكي سيجعل من العراق نموذجا للديمقراطية والحرية والتقدم في المنطقة،غير أن الحقيقة المؤلمة هي أن العراق تعرض إلى تدمير البنى التحتية، وحل مؤسساته السياسية، وتفكيك جيشه، ونهب خيراته وثرواته، وتدمير وسرقة متاحفه لطمس تاريخه الحضاري.

الكلمات المفتاحية: احتلال، العراق، النتائج، التداعيات، المجال السياسي، المجال الأمني، المجال الاقتصادي.

L'occupation de l'Irak: les résultats Irakiens et implications (2003/2011).

Résumé:

L'occupation américaine de l'Irak du 21 Mars 2003, et son retrait en 2011 a conduit à des conséquences négatives dans de nombreux domaines sécuritaire, politique et économique ... etc. ; ce qui est contradictoire aux promesses de l'administration américaine et ses grands penseurs dont ils ont promis que l'intervention militaire américaine va faire de l'Irak un modèle de démocratie et de liberté et de progrès dans la région; désormais la triste vérité est que l'Irak est soumis à la destruction des infrastructures, la résolution des institutions politiques, le démantèlement de son armée, le pillage de ses biens et de ses richesses, ainsi la destruction et le vol de ses musées afin d'estomper l'histoire de sa civilisation.

Mots clés: l'occupation, l'Irak, les résultats, les conséquences, la sphère politique, la sphère sécuritaire, la sphère économique.

مقدمة:

أتت قوات الغزو الأمريكية –البريطانية لإسقاط النظام العراقي فانتهت إلى نشر الفوضى والتسيب الأمني في العراق، وكان هدفها تدمير السلطة القائمة فانتهت إلى تدمير الدولة، وذلك لم يحدث بمحض الصدفة، أعني لم يكن الإتيان على الدولة من "المضاعفات الجانبية" لتدمير النظام إنما كان ذلك مقصودا ومعدا له بعناية، فالدولة العراقية الموروثة عن حقبة الاستعمار لم تعد موضع بداهة في العقل الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي، ولا من المقدسات الجيوسياسية للمنطقة غير القابلة للانتهاك، لذا فإن صيغتها الجغرافية والكيانية باتت محل إعادة نظر، أما الغزو والعدوان والاحتلال وإزاحة السلطة المركزية في بغداد بالعنف الخارجي المسلح فأدوات وظيفية لإعادة وضع كيان العراق على طاولة الجراحة الكولونيالية استئنافا لجراحات سابقة قطعت أوصال الوطن العربي، وباجتياح العراق واحتلال أراضيه وإسقاط نظامه السياسي، يكون الغزو الكولونيالي الجديد قد خطا خطواته

الحاسمة نحو تفكيك الكيان العراقي وإنهاء بقايا مظاهر السلطة والدولة فيه.

وعلى الرغم من أن واشنطن فشلت في الحصول على قرار من مجلس الأمن يسمح لها بالتدخل في العراق إلا أنها أقدمت على التدخل متجاهلة بذلك كل القوانين والأعراف الدولية، وقد بدأ التدخل العسكري من الناحية العملية في 21 مارس 2003 ضمن خطة عسكرية سميت بـ " نظرية الصدمة والترويع" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بهجوم بري وجوي واسع على العراق، وفي ماي 2003 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1483 الذي صنف العراق بأنه بلد محتل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد أن كان محررا، مما ترتب على هذا الاحتلال العديد من التداعيات، ففيما تتجلى هذه التداعيات على العراق؟ للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر:

- تداعيات على مستوى المجال السياسي.
- تداعيات على مستوى المجال الأمني
- تداعيات على مستوى المجال الاقتصادي.

أولا. تداعيات على مستوى المجال السياسي:

بعد أن تمت عملية الاحتلال في 09 أفريل 2003 تعمدت الولايات المتحدة سياسة الغموض عند الحديث عن إدارة العراق في مرحلة ما بعد سقوط النظام، ورغم تصريحات الإدارة الأمريكية بأن حكم العراق سوف يكون ديمقراطيا إلا أنه لم تحدد الآليات التي سوف يتم استخدامها من أجل تحقيق هذا الغرض، وكان "زلماي خليل زادة"Zalmay Khalilzad مساعد الرئيس الأمريكي بوش قد تحدث عن الخطوط العريضة لخطة الإدارة الأمريكية لمرحلة ما بعد صدام حيث أشار إلى أربعة أمور رئيسية:

-إن الهدف الأمريكي طويل المدى هو إقامة حكومة ديمقراطية ذات تمثيل واسع ونبذ الإرهاب.

-الهدف الأمريكي الأقرب هو توحيد العراق.

-تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وقد أشار "زلماي" إلى إعادة بناء العراق على ثلاث مراحل المرحلة الأولى هي إعادة البناء السياسي للعراق المرحلة الثانية وهي إعادة بناء الاقتصاد والمرحلة الثالثة وهي إعادة البناء الأمني.

-العمل لدى الدول الدائنة للعراق من أجل إسقاط جزء من تلك الديون عن العراق.

كما تسربت أنباء بأن الولايات المتحدة تنوي حكم العراق عسكريا، خصوصا أن حاكم العراق الجديد كان جنرالا (جي غارنر) Jay Garner، لكنها تراجعت عن هذا التوجه لأسباب كثيرة، منها التحدي الخاص بكيفية إدارة العراق، الذي ربما تمثل في غياب طبقة سياسية تمتلك جذورا حقيقية في العراق تمكنها من حكمه، وتنال قدرا كبيرا من الإجماع الوطني والقومي.[1]

تبعا لذلك أودعت السلطة إلى الحاكم الإداري /السفير بول بريمرPaul Bremer، الذي قام خلال فترة حكمه بإصدار العشرات من القوانين المتنوعة التي نظمت شؤون وجوانب عدة ذات صلة بعراق ما بعد الحرب، وأهم تلك القوانين ما يتعلق بإقامة مجلس الحكم في اوت 2003، وكذلك قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية في مارس 2004[2]

وجاء قرار الأمم المتحدة رقم 1511 في 16 أكتوبر 2003، داعيا مجلس الحكم إلى وضع برنامج وجدول زمني للفراغ من وضع القانون الأساسي، وإجراء الانتخابات وفقا للدستور المؤقت، ولم تكن هذه الضغوط معزولة عن البحث عن سبل لمواجهة العنف المتصاعد، والتعجيل في العملية الانتقالية، واستمرارا لهذه التحولات السياسية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الإقرار بوجوب نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة، وبالفعل وقعت اتفاقية مع رئيس مجلس الحكم (جلال طالباني) في نوفمبر

2003، لنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة بحلول العام جويلية 2004.

وفي 30 جوان 2004 تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، والتي جاءت نتيجة خطة قام بها "الأخضر الابراهيمي" مبعوث الأمم المتحدة في تكوين حكومة تكنوقراط[3] على عكس الأسس التي قام بها مجلس الحكم الانتقالي.[4]

وبناء على تلك الخطة عين رئيس مجلس الحكم العراقي " غازي الياور" رئيس للجمهورية في حين كان "إياد علاوي" رئيسا للوزراء، وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الوزراء أسماء الوزراء الذين سيؤلفون وزارات الحكومة المؤقتة وبذلك انحل مجلس الحكم المؤقت لتنتقل السيادة للعراقيين.

وفي 28 جوان 2004، والتي كانت من المفترض أن تنتقل في 30 جوان 2004، إلا أن هذا الموعد قدم يومين لأسباب أمنية، وقد سلم "بول بريمر" Paul Bremer إلى رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي وثيقة تسليم السيادة للعراقيين، وأعلن: أن الاحتلال قد بلغ نهايته.[5] ولكن على ما يبدو كان هنالك العديد من الاعتراضات والأصوات الرافضة لقانون إدارة الدولة العراقية من قبل المكونات العراقية بحيث أعلنت تحفظها عليه، وطالبت بجمع التوقيعات الرافضة له، ولكن على الرغم من ذلك الرفض الواسع، إلا أن القانون ظل نافذا، وأصبح الموجه الأساس لحركة الدولة العراقية،[6]، وعدت الحكومة هي الأخرى دلالة على السياسة الأمريكية في العراق التي تعمدت اللعب على الوتر العرقي والطائفية من أجل تفكيكه وتقسيمه: وهي حكومة أخرى من حكومات المحاصصة الطائفية بدلالة: أن الوزارات العراقية تم زيادتها لتلبية الحصص، فبعد أن كانت 18 تم زيادتها لتصل إلى 25 وزارة بحيث يكون لكل عضو من مجلس الحكم أن يعين أحد الموالين في مركز وزاري، فضلا عن وجود الصلات العائلية في هذه الحصص، فالوزارات السيادية (الدفاع، الخارجية، المالية، النفط، الداخلية) تم تقسيمها على (الشيعة-الأكراد-السنة).[7]

أما حقيقة اختيار تلك الحكومة فإنه كان من قبل الحاكم المدني، ففي 13 ماي أعلن الأخضر الابراهيمي في مؤتمر صحفي عن عدم ارتياحه لتلك النتيجة كما جاء في تفسيره "كان امريكيون يحكمون البلاد، ولقد أخذنا بالاعتبار وجهة نظرهم ...، أما إذا كان الدكتور علاوي من اختيارهم، أو أنهم قاموا بمناورات من أجل تعينه، فعليكم أن توجهوا السؤال إليهم"[8]

وعليه ان الحكومة لم تكن من اختيار الشعب العراقي، وبهذا فإن إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد سمح بممارسة الوصاية على الشعب العراقي، وهذا الشكل من الحكومات بلا شك يتعارض مع الاسس الديمقراطية.

ولذلك وبموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تم الانتقال إلى مرحلة أخرى حددت عن طريق نص على إجراء انتخابات عامة في 31 ديسمبر كحد أقصى لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، والتي تتولى صياغة دستور دائم للبلاد يتم إقراره باستفتاء الشعب العراقي عليه، تمهيدا لقيام حكومة منتخبة دستوريا بحلول عام 2005.

وبالفعل تم انتخاب المجلس في 30 جانفي 2005، كما جاء في القانون ليقوم المجلس بإعداد مسودة للدستور الدائم، وتكوين لجنة كتابة الدستور في 10 ماي 2005، التي تم إقرارها من قبل المجلس في 22 أوت 2005، وعرض الدستور للاستفتاء عليه في 15 أكتوبر 2005 وكانت نسبة الأصوات عليه بنعم تبلغ نحو 63%.[9] وبذلك تقرر إجراء الانتخابات في 15 ديسمبر 2005 التي تمخض عنها فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد بنسبة 48% من مقاعد مجلس النواب، تلتها القائمة الكردية، فجبهة التوافق، ثم القائمة العراقية[10] حيث تم انتخاب حكومة (دستورية) للبلاد على وفق نصوص الدستور المستفتى عليه،

وبموجب تلك الانتخابات تم اختيار "نوري كامل المالكي" رئيسا للوزراء، وقد نالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب، وأدت اليمين الدستوري، وأعلن رئيس الوزراء برنامج حكومته السياسي. وتتمحور خطته السياسية بثلاث عناصر: تحقيق المصالحة الوطنية، ووضع خطة أمنية والسعي لحل الميليشيات المتواجدة خارج العراق.[11]

والجدير بالذكر بخصوص حكومة المالكي قد جاءت هشة، ناهيك عن ضعف أدائها، وذلك راجع إلى نقص تجربتها في كيفية إدارة الشؤون الداخلية، وإلى التقسيم القبلي، المذهبي والولاء للعشائر، أما فيما يخص تشكيل وحدة حكومة وطنية والتي كان شعارها من قبل، فشلت هي الأخرى في تحقيق هذا المكسب، وذلك راجع إلى سيادة روح العشيرة والقبيلة.

بدأت أواخر عام 2009 التحضيرات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، التي أجريت في 7 مارس 2010[12] وهي الانتخابات البرلمانية الثالثة التي تجرى في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أن ما يميز هذه المرحلة، وأنه أقيمت هذه الانتخابات في ظل عدم تصالح جميع مكونات الشعب العراقي فيها، فضلا عن ذلك أنه لم تكن لدى الشعب العراقي خيارات تختلف عن تلك التي ترأست قوائم الانتخابات عام 2005[13]، والتي فشلت في تحقيق الأمن والخدمات الأساسية لشعب العراقي، إضافة إلى الفساد الذي ساد في أجهزة الدولة ، كما أنه لم يحصل هناك شيء في الهيكل السياسي في مرحلة ما بعد الانتخاب، إذ لم يحصل فيها أي تغيير الذي قسم العراق على أسس طائفية، فضلا عن ذلك هو بقاء الادارة الأمريكية على عدد كبير من قواتها لإنجاح الانتخابات.

وعليه فإن النظام السياسي العراقي تميز بجملة من الخصائص التي تسبب الاحتلال في حدوثها تزاوجت بين الواقع المجتمعي والدستوري، حيث اعترف الدستور الدائم بقسم منها، وقسم آخر فرضه الواقع الاجتماعي والسياسي وهذه الخصائص هي:

-**التعددية السياسية:** قد وصلت التعددية إلى مستويات غير مسبوقة وغير منضبطة ايضا وبطبيعة المجتمع والاتجاهات السائدة فيه، فإن هذه التعددية لم تستطع أن تستقطب كافة العراقيين، وبقيت اكثر من مجموعة اجتماعية-سياسية لم تجد تمثيلا سياسيا يعبر عن مصالحها في هذا التنوع الحزبي-السياسي ومنها (مجموعة القوميين العرب، مجموعة الاسلاميين المتشددين، اتجاهات وطنية عدة لم تؤمن بجدوى العملية السياسية وبقيت منعزلة عن الحياة السياسية، مجموعات أقل شأنا مثل المجموعات الاجتماعية غير الناشطة سياسيا، وهي تمثل نسبة لا بأس بها من المشهد العام). وقد انعكس هذا التنوع السياسي-الحزبي في أوزان القوى السياسية داخل المؤسسات العراقية كالبرلمان العراقي ومجالس المحافظات ...الخ.[14]

-**المحاصصة السياسية:** أصبحتأمرا واقعا حين وافق المنخرطون في العملية السياسية على صيغة مجلس الحكم التي تقدم بها السفير بريمر Paul Bremer، ما جعل الطائفية والتمييز المذهبي حقيقة واقعة، وهي في مضمونها الذي نفذ لا تقل خطرا عن الاحتلال، لأن الاحتلال لا بد أن ينتهي ويزول، في حين الطائفية إذا ترسخت وتجذرت في النسيج الاجتماعي، فإنه يصبح من الصعب إلغاؤها خاصة في ظل التقاسم الوظيفي والمالي والإداري.[15]

-**ضعف الأداء الحكومي والتنفيذي:** وتسبب الواقع في إخراج حكومة وجهاز تنفيذي غير قادر على أداء مهامه الوظيفية.

- **سلبية أداء مجلس النواب:** إن لمجلس النواب ثلاثة أدوار أساسية (الدور الرقابي، الدور التشريعي، الدور السياسي)، بيد أنه شهد عجزا وسلبية في التعاطي معها خلال دوراته التشريعية الثلاث.[16]

وما يمكن التأكيد عليه هو أن التحول نحو الديمقراطية لا يمكن أن يتم على الطريقة التي حصلت في العراق، حيث أن الانتقال جاء عبر الاحتلال الخارجي، وأن هذا الاحتلال لم يقتصر على إسقاط نظام سياسي فقط، وإنما امتدت آثاره إلى تخريب الدولة العراقية ومحاولة إعادة بنائها على المقاس الأمريكي وليس وفق مصلحة الشعب العراقي، كما أن فرض الديمقراطية من الخارج في العراق لم يلق تجاوبا ونجاحا، لأن المشكلة الحقيقية تكمن في خصوصية البلد التعددية وطبيعة العلاقات بين مكوناته، فهو معروف بنزاعاته الطائفية والقومية عبر التاريخ، وعلى هذا الساس فإن العائق أمام بناء الديمقراطية العراقية هو النزاع الطائفي لا سيما بين السنة والشيعة، ونجد بأن الجميع يقدم الطائفة على الوحدة الوطنية.

ثانيا. تداعيات على مستوى المجال الأمني:

بعد سقوط النظام العراقي في 09 أفريل 2003 أصدر مجلس الأمن القرار 1483 في 22 ماي 2003 القاضي بوضع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى تحت قيادة موحدة بوصفها دولتين قائمتين بالاحتلال في العراق، كما تم تعين "بول بريمر" Paul Bremer حاكما عاما للعراق، وقد اتخذ هذا الأخير جملة من القرارات، كان من أهمها هو استدعاؤه عشرين موظفا من العاملين في القصر الجمهوري في عهد الرئيس "صدام حسين" للاتفاق على آلية مشتركة لإدارة الدولة الجديدة.[17] كما افتتح بول بريمر فترة مسؤوليته المدمرة بقرارين لا يزالان يؤثران تأثيرا سلبيا في الوضع العراقي (القرار رقم 01 المسمى قرار اجتثاث البعث، القرار رقم 02 الذي حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية وأخل بالأمن العام من جهة، وأرسل ملايين أخرى من الأسر العراقية إلى المجهول).[18] ونتيجة لذلك أصبحت الحدود العراقية غير آمنة يدخلها من يشاء من دول الجوار دون رقيب، كما سادت الفوضى واللا أمن في العراق بسبب تسريح قوى الأمن الداخلي، حيث تعرضت العاصمة بغداد على مدار ثلاثة أيام للسلب والنهب، ولم تسلم حتى المتاحف التاريخية التي سرقت منها التحف الأثرية الثمينة والنادرة لتاريخ العراق القديم على مرأى القوات الأمريكية، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 1483 الذي خول لأمريكا باحتلال العراق يفرض عليها حماية أرواح وأموال وممتلكات شعوب الدول المحتلة.[19]

لقد شكل الواقع المذكور البيئة الحاضنة لولادة الميليشيات المسلحة، فضلا عما كان موجودا خارج حدود العراق قبل العام 2003، لتكون علامة فارقة في هيكل القوة العراقية المعاصرة، الأمر الذي جعل العراق بموجب التقارير الدولية، وباعتراف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أكثر الأماكن خطورة في العالم، كما لم يتردد الأمين العام السابق بالقول:" إن ما يحدث في العراق الآن أسوء بكثير من الحرب الأهلية،[20] ولذا كان من نتيجة هذا الوضع، مئات الألاف من القتلى من المدنيين العزل إلى جانب الأرامل واليتامى، واعداد من المهجرين داخل العراق ومهاجرين خارجه[21]. إلا أن الأكثر سوءا ليس في ذلك فقط، بل في تفكيك عرى التواصل بين أبناء الوطن الواحد، وأجزاء الوطن الموحد عبر تاريخه الطويل، وقد أسهم هذا التراجع في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق إلى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة، فقد صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزيا إلى مناطق شبه مستقلة، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور" جوزيف بايدن" الذي أيد ما يسمى بالنظام الفيدرالي في العراق.[22]

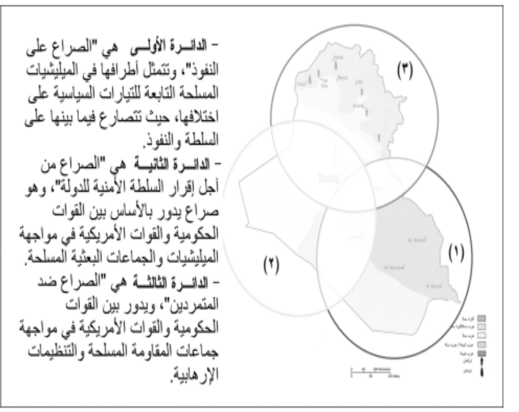
يضاف إلى ذلك فقد أفرز الفراغ الأمني في العراق عن ظاهرة خطرة، وهي وجود عناصر الشركات الأمنية الخاصة أو ما يطلق عليها (المرتزقة الجدد)،[23] إذ تم تحويل هذا البلد إلى ساحة عمل لعشرات الآلاف من العناصر الأجنبية العاطلة عن

العمل، وهذا ما أكده (بيتر سنجر) Peter Singer الباحث في معهد بروكينغز، والخبير بشؤون المرتزقة الذي سبق له وأن ألف كتابا بعنوان(مقاتلو الشركات الخاصة: ظهور الجيوش الخاصة)، قائلا: "أن عدد المرتزقة العاملين في العراق بحدود عشرين ألف مرتزق تابعين لخمس وعشرين شركة أجنبية"، وأضاف: " في العراق اليوم أكبر جيش مرتزقة في التاريخ".[24]

بالإضافة إلى تنامي ظاهرة ولادة الفصائل المسلحة التي تتبنى منطق العمل العسكري الذي يستهدف الوجود العسكري الأمريكي في مختلف أرجاء العراق ليصل عدد المعلن عنها فقط وبموجب بيانات الرسمية والتي شكلت فيما بينها جهات موحدة للعمل إلى أكثر من 43 فصيلا مسلحا، وهذا يعني إلى جانب الكيانات المسلحة الأخرى تحول العراق إلى أكبر ميدان للتدريب العسكري في العالم، وأضخم ترسانة للسلاح المتداول بين الأفراد والجماعات المسلحة في التاريخ المعاصر، ومن شأن ذلك أن يقلص فرص التفاؤل بوجود حلول حقيقية لحالة العسكرة والتسلح في البلاد وخلق مجالات اختصاص أسبابها وبدائل توجيه مكوناتها لاحتواء آثارها على المدى القصير أو البعيد.[25]

ويمكن تحديد ثلاث دوائر من العنف والصراع المسلح تسيطر على العراق، ويمكن التمييز بينها على المستوى النظري بالنظر إلى أطرافها ونطاقها، إذ تعتبر المليشيات المسلحة التابعة للتيارات السياسية القوى الرئيسية في الدائرة الأولى[26](منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية، جيش المهدي التابع للتيار الصدري، عصائب أهل الحق في العراق تأسست في 2005 ومؤسسو هذه الجماعة هم : محمد الطبطبائي، وقيس الخزعلي وأكرم الكعبي، قوات البشمرجة الكردية....الخ)[27] ، في حين تمثل القوات الحكومية وقوات الاحتلال القوى الفاعلة في الدائرتين الثانية والثالثة، حيث تخوض صراعا مسلحا في مواجهة الجماعات والتنظيمات المسلحة المعادية للاحتلال وللحكومة التي تكونت في ظله، وترى الإدارة الأمريكية أن هذه الجماعات التي صنفتها إلى مجموعتين (مجموعة الرافضين للعملية السياسية، ومجموعة الموالين لنظام صدام) تسعى إلى استعادة سيطرة السنة على الحياة السياسية في العراق ليتمتعوا بما تمتعوا به في عهد صدام، وترى أنه لا بد من إلحاق الهزيمة العسكرية بهم وتهميشهم سياسيا إذا ما اعترضوا طريق الديمقراطية.

شكل رقم: (01):دوائر العنف والصراع في العراق



المصدر: إيمان رجب، "العراق بعد 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 396 ،(فيفري 2012)، ص 67

ومع إعادة بناء قوات الأمن العراقية منذ عملية انتقال السيادة إلى العراقيين في 2004 أصبحت هذه القوات في حالات عديدة شريكا للقوات الأمريكية في ممارسة العنف السياسي الرسمي أو الحكومي، فبدلا من أن تكون أداة ردع لحماية المواطن تحولت إلى آلة قمع للمجتمع وقد وثقت العنف الذي مارسته قوات الأمن العراقية منذ 2004 وحتى 2011 في تقارير صادرة من منظمات دولية وداخلية عديدة أهمها:[28]

-الاعتقال والاحتجاز التعسفي في السجون بدون إذن من جهة قضائية مختصة وحالات الاعدام بدون محاكمة.

-اقتحام البيوت واعتقال المواطنين دون إذن من القضاء.

-تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والانسانية والعاملين في وسائل الاعلام.

-استخدام العنف والقوة في مواجهة المظاهرات والاحتجاجات.

-الاعتداء على الصحفيين وتقييد حريتهم أثناء عملهم وضربهم وقتلهم في بعض الأحيان

وفي دائرة الصراع الثالثة، تواجه الحكومة جماعات المقاومة المسلحة والتنظيمات الإرهابية* حيث إن الأولى تتخذ من إنهاء الاحتلال هدفا لها، لذا تنشط في استهداف الأهداف الأمريكية والبريطانية دون غيرها، وعادة ما يتم الخلط بينها وبين التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

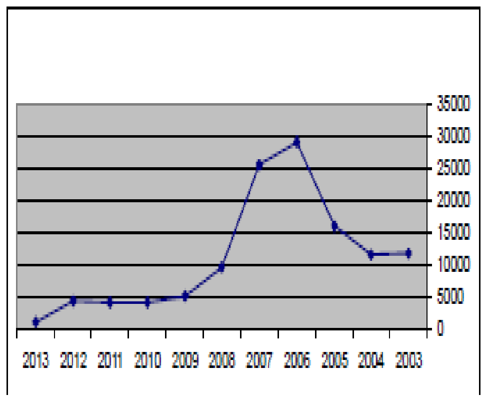
ولم تكن **المقاومة العراقية** بدعة بين نظيراتها فيما عرف من تاريخ الحروب، فحيثما وجد الاحتلال فثمة مقاومة، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل أجنبي إقليم شعب، ولول الاحتلال ما عرفنا المقاومة، وهي وسيلة الشعب المضطهد في انتزاع استقلاله، ولا تشكل عدوانا ضد أحد، إنما تعد بمثابة الدفاع عن النفس.[29] ولقد شكلت الانطلاقة السريعة لعمليات المقاومة العراقية منذ الأيام الأولللاحتلال العقبة الأساسية،[30] والتي لم تكن في حسبان المخططين، ونجحت في إفشال وتعطيل وتفكيك الصفحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية الأمريكية الشاملة، وذلك بعد أن كبدت قوات الاحتلال وعملاءه، في فترة قياسية، خسائر بشرية ومادية فادحة.[31]

الجدول رقم (01): أعداد الضحايا من العراقيين والقوات المحتلة للمدة 2003-2013

السنة	قتلى القوات المحتلة				ضحايا العراقيين
	الأمريكيين	البريطانيين	بقية الدول	المجموع	
2003	486	53	41	850	12039
2004	849	22	35	906	11545
2005	846	23	28	897	16161
2006	823	29	21	873	29088
2007	904	47	10	961	25456
2008	314	41	4	322	9710
2009	149	-	-	150	5132
2010	60	-	-	60	4109
2011	54	-	-	54	4147
2012	1	-	-	1	4573
2013	-	-	-	-	1352
المجموع	4486	215	179	4804	123366

المصدر: حيدر نعمة بخيت،" الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 28، (2013)، ص 115

الشكل رقم *(02)*: تطور أعداد الضحايا من العراقيين خلال المدة 2003-2013



المصدر: حيدرنعمةبخيت،المرجع السابق،ص 115

حيث لو تتبعنا أعداد الضحايا من العراقيين والقوات المحتلة خلال المدة 2003-2013 فإننا نلاحظ الفرق الكبير ما بين من سقط من ضحايا العراقيين بالقياس ما سقط من قتلى القوات المحتلة فوفقاللجدول رقم (01) فإن أعداد القتلى من القوات المحتلة تراوحت ما بين قتيل واحد في عام 2012 و961 قتيل في عام 2007 وهو الرقم الأعلى في هذا

العام كون العراق شهد فيه أحداث ساخنة تطلبت من القوات المحتلة تكثيف دورياتها في المناطق الساخنة[32]، بينما في عام 2013 فلم تخسر القوات المحتلة أي قتيل نتيجة انسحاب قواتها من العراق وإبقاء عدد غير معروف من موظفيها في سفاراتها داخل المنطقة الخضراء ، أما أعداد الضحايا من العراقيين فقد تراوح ما بين 4109 ضحية كحد أدنى في عام 2010 و 29088 ضحية في عام 2006 بينما كان عدد الضحايا خلال الشهر الأربعة الأولى من عام 2013 هو 1353 ضحية[33]

وانطلاقا من الشكل رقم (02) يمكن اعتبار عام 2007/2006 من أعنف الأعوام في العراق، إذ بلغ العنف فيه مستويات واسعة لا سيما العنف الطائفي، وأن النسبة الأعظم من الضحايا كانوا من المدنيين.

ويمكن هنا التمييز بين مرحلتين لنشاط المقاومة العراقية: المرحلة الأولى هي مرحلة المقاومة المنظمة التي استمرت منذ 21 مارس 2003 حتى دخول قوات الاحتلال إلى بغداد في 09 أفريل 2003، وتألفت من (فدائي صدام وعددهم بين 20 ألف و 40 ألف مقاتل، جماعات مسلحة تابعة للبعث وعددهم بضعة آلاف، عدد من المجاهدين الأجانب وعددهم بين 5000 و 7000 مقاتل دخلوا العراق في الشهور الأخيرة قبل الحرب)، وبدخول قوات الاحتلال إلى بغداد، اتجهت المقاومة إلى استراتيجية حرب الشوارع ثم الهجمات الخاطفة، جنبا إلى جنب مع التفجيرات غير المنتظمة الموجهة ضد أهداف أمريكية، وهو ما يمثل المرحلة الثانية لنشاط المقاومة. وهذا لا ينفي تورطها، نتيجة الظروف والأطراف المحركة للأحداث في العراق، في أعمال تستهدف مدنيين عراقيين وبعثات دبلوماسية ويصدق عليها وصف الارهاب، إلا ان ذلك الوصف ينبغي الا ينسحب على نشاط المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.[34]

والدليل على وجود المقاومة المسلحة هو ارتفاع التكلفة المادية للاحتلال، وعدم قدرة قواته على السيطرة على الأوضاع في العراق بعد احتلال بغداد، وهو ما دفع قوات الاحتلال إلى الاستعانة بوحدات من الجيش العراقي الجديد قبل لجوئها إلى طلب قوات إضافية. وذلك فضلا على ارتفاع عدد الاصابات في صفوف القوات الموجودة في العراق، وهو ما دفعها إلى الانسحاب، كالقوات الايطالية، وقوات كوريا الجنوبية التي نجحت سياسة الخطف التي مورست ضد الجنود الكوريين في إجبارها على الانسحاب وفي إثبات جدوى المقاومة رغم محدودية تلك القوات.[35]

شكلت سنة 2006 متغيرا كبيرا في تراكم عمل المقاومة، وتأثيرها على الاحتلال ، فقد شكل حجم العمليات والخسائر الأمريكية حدا غير متوقع، ويذكر كل من جيمس بيكر ولي هاملتون في تقريرهما أن اللجنة المشكلة لدراسة الحالة في العراق دققت في أحد أيام جويلية 2006 عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية، فتم تزويدها بعدد العمليات والبالغ 93 عملية، إلا ان اللجنة جمعت كافة عمليات هذا اليوم، فتوصلت إلى ان عدد العمليات والهجمات على القوات الأمريكية في ذلك اليوم قد بلغ 1100 عملية، هذا الفارق هو ما تحاول الإدارة الأمريكية بإصرار إخفاؤه، والأمر كذلك فيما يتعلق حجم خسائرها المادية والبشرية. ولغرض تعميق البحث في موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية للمرحلة الأولى لا يمكن إغفال دراسة مهمة وشاملة صدرت تحت عنوان (خطة عملية للانسحاب من العراق الآن) لكل من الدكتور "جورج ماكغفرن" George McGovern، والدكتور "وليام بولك" وفيما يلي بعض التوصيات التي وردت في هذه الدراسة:

-إذا لم تنسحب الولايات المتحدة من العراق، فالحرب ستستمر. وهذا يعني أن أكفان الجنود

القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرون بالتدفق على أمريكا.

-ما دام الأجانب في البلاد، فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم حتى يخرج الأجنبي.

-إن الخطوة الأولى في عملية وقف النزيف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا.[36]

أما في الفترة 2008/2007 فقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية** تعرف باستراتيجية الطريق إلى الأمام وقد بنيت عناصر هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات (المجال الأمني، المجال التشريعي والسياسي، المجال الاقتصادي والبيئي)، وما يهمنا هنا هو المجال الأمني الذي اعتمد التقرير في تقييمه لنتائج الاستراتيجية على معيارين هما: انخفاض عدد عمليات المقاومة وزيادة عدد القوات الحكومية العراقية، وإلى جانب المقاومة المسلحة، هناك المقاومة السلمية، كالتظاهرات التي اتخذت من إنهاء وجود قوات الاحتلال هدفا لها، ويمثلها رجال الدين مثل آية الله العظمى علي السيستاني...الخ.[37]

وعموما يمكن توضيح تداعيات الاحتلال على المستوى الأمني من خلال:

-انهيار العراق والتي تجلت مظاهره في استمرار الصراع المسلح خلال فترة إعادة البناء وضعف الأجهزة الأمنية الجديدة للدولة والتي تميزت هذه الأخيرة ب:

*باتت هذه الأجهزة مجالا آخر لإعمال منطق الإقصاء الطائفي في مواجهة السنة من ناحية والاقصاء العرقي في مواجهة العرب من ناحية أخرى.

*تخترق هذه الأجهزة المليشيات المسلحة، التي منها ما هو تابع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق.

*تعاني برامج التدريب نقصا في الخبراء والمستشارين القادرين على التحدث باللغة العربية.

-طيلة الفترة الزمنية السابقة على 2003 كانت سياسة العراق قائمة على أساس العنف والإقصاء وتهميش الأكثرية طبقية كانت أو طائفية، الأمر الذي صنع منه عنصرا تمييزيا (طبقيا) أعان عليه الاعتقاد الذي ساد بعد التغيير هو من كان يحكم سابقا أولى بالحكم الان، تلك النظرة التي أصبحت عاملا مجهضا لديمومة العراق في شكله الإنساني المرتبط بخيارات المواطنة والمجتمع المتعدد المشاركة والهويات ما دامت هناك جميع هذه القوى المتصارعة فيما بينها بشكل عنفي وإقصائي.

- إن العنف السياسي في العراق ومصادره وفواعله الظاهرة والجهات والأطراف المتحكمة به هي القوات الأجنبية (قبل الانسحاب الأمريكي) والجماعات المسلحة ذات الأيدولوجيات الدينية المتطرفة، من كل الجهات والمذاهب، وبقايا حزب البعث وأجهزته الأمنية والعسكرية المنحلة ومن تحالف معها مؤخرا، ويضاف لها جهات مسلحة ذات توجهات دينية متزمتة برزت بعد سقوط النظام مدعية أنها تعارض التواجد العسكري الأجنبي في العراق، وكذلك استغلت في توجهاتها الدينية المتشددة مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحاولت فرض تصورها الخاص لهذه المسألة، والمليشيات المسلحة التابعة لأحزاب وقوى مشاركة في العملية السياسية، والقوات الأمنية العراقية تحت أي مسمى، وقوات الحماية الخاصة المتعاقدة مع القوات الأجنبية في العراق، وكذلك حماية المسؤولين وعصابات الجريمة المحلية والدولية، وهي تسعى جميعا كل بما متاح له من وسائل وإمكانات لممارسة العنف.

ثالثا. تداعيات على مستوى المجال الاقتصادي: واجه العراق بعد التغيير الذي حدث عام 2003 تحديات اقتصادية كبيرة تمحورت حول عملية إعادة إعمار العراق واختيار الاستراتيجيات والسياسات الناجعة من أجل بناء اقتصاد وطني متين يضمن العيش الكريم للمواطن العراقي، ولكن في ظل غياب رؤية واضحة لدى الطبقة السياسية الحاكمة

ولدى معظم الأحزاب التي تتطلع إلى بلوغ سدة الحكم في العراق عانى العراق الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد ورث العراق ديونا تقدر ب 120 مليار دولار[38]، واقتصادا هشا يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير النفط، ودون وجود للبنى التحتية، وانخفاضا لمستوى دخل الفرد، وارتفاع نسبة التضخم، مما اثر سلبا على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، كما تفشى الفساد المالي والإداري وبروز الجريمة المنظمة.

وليس خافيا أيضا أن العراق قبل 2003 كان دولة تطبق النظام المركزي الذي يشغل فيه القطاع العام دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، وبعد التغيير الذي حدث في العراق عقب العام 2003 واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك من تغيرات سياسية بدت ملامح التغير الاقتصادي واعتماد الحكومة نهج التحول نحو اقتصاد السوق والتحول نحو القطاع الخاص من خلال جملة مرتكزات اقتصادية أهمها:[39](الدستور العراقي عام 2005، السياسات الاقتصادية الحكومية 2006، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، وثيقة العهد الدولي 2007، خطة التنمية الاقتصادية 2010-2014).

كما عمدت سلطات الاحتلال الأمريكي خلال الفترة 2003/04/09 ولغاية 2011/12/31 إلى إصدار قرارات وقوانين عدة (أصدرها الحاكم بول بريمر) هي في جوهرها عبارة عن إجراءات اصلاحية تم تطبيقها في منتصف تسعينات القرن الماضي على اقتصادات دول أوربا الشرقية، وافترض أنها صالحة للتطبيق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بين أبرز القرارات التي أصدرها الحاكم المدني بول بريمر (قرار تعليق الرسوم الجمركية، قرار الاستراتيجية الضريبية، قانون الاستثمار الأجنبي، قانون المصارف، قرار خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي)[40]

وللحديث عن واقع الاقتصاد العراقي في هذه الفترة أو ما يعرف بعقد المرحلة الانتقالية يتم ذلك من خلال الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية.

-**الاختلالات الهيكلية الداخلية:** وتتجلى في المؤشرات الأتية: نمو الناتج المحلي الاجمالي، مسارات معدلات التضخم، معدلات البطالة، عجز الموازنة العامة للدولة.[41]

جدول رقم (02): مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، مسارت معدل التضخم، معدلات البطالة، عجز الموازنة العامة للدولة (العراق) (2002/2011)

	مؤشرات اختلالات هيكلية داخلية و خارجية	الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2003/2009 مليون دينار عراقي				نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي		التضخم السنوي	معدلات البطالة للسنوات 2003/2008			الموازنة العامة خلال الفترة 2003/2011 مليار دينار عراقي			الميزان التجاري العراقي 2003/2011 مليون دولار		
	السنة	أسعار جارية	نسبة النمو	اسعار ثابتة	نسبة النمو %	نصيب الفرد الواحد دولار	معدل النمو %	معدل التضخم السنوي %	معدل البطالة ذكور %	معدل البطالة إناث %	معدل البطالة العام %	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	صادرات	واردات	العجز أو الفائض
1	2002	/	/	/	/	770	/	19.3	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2	2003	29585788.6	27.9-	26990.4	33.1-	580	24.6-	32.6	30.2	16	28.1	24568	29575	5007-	9711	8443	1268
3	2004	53235358.7	79.9	41607.8	54.2	1250	53.6	36.9	29.4	15	36.8	32982	32117	865	17810	18107	27-
4	2005	73533598.6	38.1	43438.8	4.4	1500	16.6	36.9	19.22	14.16	17.97	40502	26375	14127	2397	20002	368
5	2006	95587954.8	30.0	47851.4	10.2	1820	17.5	53.2	16.16	22.65	17.5	49232	33487	15744	30529	18707	11822
6	2007	107828462.5	12.8	48046.9	0.4	2848	36	30.8	16	22	17	42064	51727	9662-	39500	18288	21212
7	2008	155636000	44.3	53000	10.3	3990	28.6	32.4	14.33	19.64	15.34	80476	86683	6207-	717	472	245
8	2009	99552836	36-	33901.5	36	2553	56.2	35.1	/	/	17	50408	72900	22491-	59002	70200	1198
9	2010	/	/	/	/	/	/	38.1	/	/	18	61735	44657	22952-	48700	52800	4100-
10	2011	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	80934	96662	15726-	56680	54405	2257
11	معدل النمو السنوي المركب %	/	39.4	/	14.4	/	/	/	/	/	/	14.1	16.2	/	/		/

المصدر:كامران أحمد حمه، إصلاح النظم الاقتصادية تجارب معاصرة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013،الصفحات 189-200 بتصرف

***نمو الناتج المحلي الاجمالي:** ففي عام 2003 انخفضت معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بسبب الحرب وسيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود فراغ سياسي في العراق حيث أن معدل تراجع النمو في عام 2003 مقارنة بعام 2002 كان قد بلغ -27.9% أما في عام 2009 فإن هذا المعدل قد سجل -36 % بسبب تراجع أسعار النفط عالميا. أما في بقية السنوات لقد سجلت ارتفاعات كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي. أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض في عام 2003 ليصل إلى 580 دولار ليبدأ بالتحسن

تدريجيا حيث وصل إلى 2848 دولار في عام 2007 والذي يمثل زيادة مضاعفة عن عام 2006[42]

* **مسارات معدلات التضخم:** يتضح من الجدول رقم (02) أعلاه بأن معدلات التضخم في العراق في ارتفاع مستمر حيث سجل هذا المعدل في عام 2002 حوالي 19.3%، أما في عام 2003 سجل 32.6 % إلى أن بلغ معدل 53.9% في عام 2006، يتضح من الجدول كذلك أن معدلات التضخم منذ 2007 قد اصبحت شبه ثابتة في معدل الثلاثينيات تقريبا، إلا أن هذا لم يكون نتيجة السياسة الانكماشية للبنك المركزي، وإنما كانت هناك سياسة مالية توسعية من قبل وزارة المالية أدت إلى ارتفاع وازدياد الانفاق بشكل كبير وارتفاع الطلب الحكومي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي[43]

***معدلات البطالة:** يلاحظ من الجدولرقم (02) أن معدلات البطالة بشكل عام مرتفعة جدا مقارنة بالمعدل الطبيعي للبطالة التي لا تتجاوز 3% من الأيدي العاملة الكلية، كما أن معدل البطالة خلال المدة المذكورة في انخفاض مستمر ولو بمعدلات بسيطة، حيث يتبين بأن معدل البطالة بلغ 28.1% عام 2003 بسبب حل الجيش العراقي وحل مؤسسات عسكرية أخرى ومؤسسات مدنية مثل وزارة الاعلام وهيئاتها التي كانت توظف أعدادا كبيرة وحل هيئة التصنيع العسكري. أما في عام 2008 فقد بلغت 15.34 % أي بانخفاض حوالي 13 % من عدد العاطلين عن العمل، أما في عامي2010/2009 فإننا نرى ارتفاعا طفيفا في البطالة وذلك نتيجة للآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط الخام حيث بلغت 17 و 18% على التوالي.[44]

***عجز الموازنة العامة للدولة:** يتضح من الجدول رقم (02) أن الايرادات العامة اتسمت بالتزايد التدريجي، إذ بلغت 49232 مليار دينار عام 2006 ثم انخفضت عام 2007 وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام 2008، وذلك بسبب الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط الخام، بالمقابل سجلت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 84657 مليار دينار في عام 2010 وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين وإعادة إعمار جزء من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية ومشاريع البناء وزيادة الانفاق العسكري، ومكافحة الارهاب بالإضافة إلى الفساد المالي والاداري، هذا وحققت النفقات معدل نمو مركب قدره 16.2% وهو يفوق معدل نمو الايرادات العامة، الأمر الذي أدى إلى حصول عجز في الموازنة العامة لمعظم السنوات[45].

-**الاختلالات الهيكلية الخارجية:** تتناول المشاكل الاقتصادية التي هي موجودة في العراق ولها علاقة بالعالم الخارج والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والتي تتمثل في الميزان التجاري العراقي والمديونية الخارجية.

***وضع الميزان التجاري:** يؤكد الجدول رقم (02) أن الميزان التجاري العراقي قد حقق فوائض مستمرة خلال المدة 2011/2003، باستثناء السنوات 2004 و 2005 و 2010 حيث سجل عجزا مقداره 270 و 11198 و 4100 مليون دولار على الترتيب ويعود ذلك إلى ارتفاع الواردات بمقدار أكبر من الارتفاع في الصادرات خلال العام 2004، أما في العامين الأخرين فيعود السبب إلى آثار الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على انخفاض الايرادات النفطية، أما بعد عام 2004 وبالتحديد للمدة 2005-2008 فقد توالت الزيادات في فائض الميزان التجاري بمعدلات متذبذبة تبعا لحركة الصادرات والواردات، وبلغ معدل النمو المركب للفائض ما نسبته 18.6% وبلغ معدل النمو المركب للميزان التجاري خلال المدة 3.6 %[46]

***المديونية الخارجية:** بدأ العراق خطواته الأولى بمعالجة المديونية الخارجية منذ الأشهر الأولى بعد عملية التغيير في 2003،[47]وذلك بالتعامل مع

المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة، ففيبداية عام 2004 أصدر نادي باريس قرارا بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي، يهتم القرار بجزء من الديون الرسمية الضخمة على العراق والبالغة أكثر من 120 مليار دولار أمريكي، وبعد مباحثات طويلة تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في جويلية 2004، على الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية، والتي أعطت العراق الحق في الحصول على تخفيض لديونه الخارجية بنسبة 80%[48]أما بالنسبة إلى الديون العربية الموجودة لدى العراق فإنها حسب بعض البيانات الصادرة من مؤسسات اقتصادية عربية ودولية قد بلغت أكثر من 10 مليار دولار أمريكي، غير أن المبالغ المترتبة على العراق كتعويضات للكويت التي تستقطع من إيرادات العراق النفطية ما نسبته 5% سنويا وهذا يشكل عبئا على الاقتصاد العراقي[49]

وعموما كان لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في العراق تداعيات سلبية في مجملها على الاقتصاد والمجتمع العراقي أبرزها ما يلي:

-**توقف عملية التنمية:** فقد توقفت خطط التنمية وبرامجها بأشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولا ومنهكا، وهناك عوامل عدة تؤثر في الاقتصاد العراقي، وتؤدي إلى انخفاض مستوى الانتاج منها: (-تعرض العديد من المشاريع الانتاجية للتدمير –اغلاق العديد من المؤسسات الانتاجية وتعطيلها-انخفاض مستوى الاستثمار ، وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني).

-**انخفاض انتاج النفط:** أدى الاحتلال الامريكي للعراق إلى تحويلها من دولة نفطية مؤثرة في السوق العالمية ومكتفية ذاتيا إلى دولة أقل إنتاجا بعد أن أدى إلى إهمال المنشآت النفطية والتهريب إلى إضعاف إمكانياته في هذا المجال.

-**استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي:** لقد استشرت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجما كارثيا بعد الاحتلال، إذ عمت جميع مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، فقد اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر 2004/2003.[50]

-**تدمير القطاع الصناعي:** ويتسم بالآتي:[51]

*توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي يصل عددها إلى 34 ألف مشروع بسبب توقف دعم الدولة لها وانقطاع الكهرباء وانكشاف السوق العراقية.

*هروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج لعدم ملائمة البيئة المحلية والتي أصبحت طاردة للاستثمار.

*توقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة إلى القطاع العام، وبعضها تعمل بطاقات انتاجية منخفضة جدا كالصناعات الكيمياوية والأدوية والغذائية والجلدية والنسيجية.

*انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توفير مفردات البطاقة التموينية من 63 % قبل الاحتلال الأمريكي إلى أقل من 5% بعد الاحتلال.

-**تدهور القطاع الزراعي:** كانت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قبل الاحتلال أي في عام 2002 تصل إلى نسبة 14.4 %، وقد انخفضت النسبة إلى 3.5 % فقط في عام 2007، مع تراجع بنسبة 50% عما كان عليه قبل الاحتلال.[52]

-**تدهور القطاع التجاري:** بعد الاحتلال وما حصل من انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع العالم دخلت العديد من السلع الرديئة إلى العراق، واعتماد المحتل سياسة الاغراق والتي أضرت كثيرا بالمنتج المحلي والمستهلك والاقتصاد القومي.[53]

-**وتجلت التداعيات** أيضا في: ارتفاع تكاليف إعادة الاعمار والتي تقدر ب 250 مليار دولار[54]انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر، اتساع نشاطات

التهريب، الخصخصة، تفاقم ظاهرة التضخم، أما بالنسبة للتحديات الدولية فتمثلت في: التأثير الأمريكي في الاقتصاد العراقي، ضعف الاستثمار الأجنبي، ضغوط مؤسسات العولمة الثلاث IMF-WB-WTO، البند السابع.[55]

وعليه يتضح بأن العراق واجه صعوبات اقتصادية كثيرة، تفاقمت حدتها بعد الاحتلال الأمريكي وازاحة النظام السابق، حيث أنه عانى من عجز مالي كبير ودين عام خارجي وداخلي واسع، وتضخم كبير، وانكشاف اقتصادي خارجي، وتفاوت واسع في توزيع الدخل والثروة، وهجرة فادحة للكفاءات نحو الخارج، وما زاد الأمر تعقيدا هو الوضع السياسي المتأزم والاحتلال الأمريكي الذي عمل على الهيمنة على مقومات العراق الاقتصادية، وإن هذه الآثار ستنعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي.

خاتمة

يكتسب البحث في موضوع تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق (سياسيا، أمنيا، اقتصاديا،...) أهمية كبيرة وذلك في ضوء الأوضاع الجديدة التي يعيشها الوطن العربي في المرحلة الراهنة بصفة عامة والعراق بصفة خاصة، حيث يمكن القول بأن الأوضاع العراقية قبل حصول الاحتلال الأمريكي للعراق كانت أحسن، وهذا إذا ما أخذنا المقاييس التي حددها بعض رجال القانون والسياسة الذين وضعوا شروطا لإضفاء الشرعية على الاحتلال والحكم على نجاحه، وإسقاط هذا الشرط على هذا الاحتلال نجده بأنه غير شرعي، كما أنه لم يتسبب في تدمير الدولة العراقية فقط، بل تسبب في انهيار مؤسساتها وتدهور الأوضاع في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح بذلك العراق من الدول الفاشلة رغم ما يزخر به من ثروات وإمكانيات، وفي المقابل من ذلك أصبح العراق مصدرا للإرهاب والعنف والتطرف بكل أشكاله وأنواعه، وأصبحت المنطقة العربية مهددة في أمنها واستقرارها أمام انتشار الإرهاب وتنامي الحركات المتطرفة، ولم تقتصر هذه التهديدات على العراق والمنطقة العربية فقط بل امتدت إلى كل أنحاء العالم في ظل ما أصبح يطلق عليه بالإسلام السياسي وأصبح الأمن والسلم الدوليين برمته مهددا.

الهوامش

[1]عمر الشوبكي، "المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154 (أكتوبر 2003)، ص 141،142.

[2]نبيل محمد سليم، "مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، (2004)، ص12

[3]أدم روبرتس، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 185

[4]فراس عبد الرزاق السوداني، العراق ..مستقبل بدستور غامض نقد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ط 1، عمان : دار عمان للنشر والتوزيع، 2005، ص 185

[5]المرجع نفسه، ص 33

[6]نعمة العبادي، " المكون الثقافي الأساسي للشعب العراقي وموقعه من الدستور(العلاقة بين الدين والدولة)، مجلة الاسلاموالديمقراطية ، العدد 11، (نوفمبر 2005)، ص 52،53

[7]رند رحيم فرانكي،" مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم 1 عن الواقع في العراق"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 297، (نوفمبر 2003)، ص81

[8]بيتروغالبريث، نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة أياد أحمد، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 164

[9]عماد مؤيد جاسم، " المشاركة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة تحليلية)"، مجلة قضايا سياسية، العدد 11 ، (خريف 2006)، ص 78

[10]أبو بكر دسوقي، "مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 159، (جانفي 2005)، ص 158

[11]أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج ،ط 1، بيروت ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007، ص 133،134

[12]سامح راشد، "مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي"، مجلة شؤون عربية ، العدد 141 ، (ربيع 2010)، ص35-38

[13]أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 228

[14]خضر عباس عطوان، "النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011"، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) ، الدوحة ،(نوفمبر 2011)

http://www.dohainstitute.org/release/16fef522-4f67-4a38-a7b3-8a45f0b974b4

[15]عبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 333، (نوفمبر 2006)، ص 58

[16]خضرعباسعطوان، "النظامالسياسيفيالعراق : بينالاصلاحوالشرعيةرؤيةتحليليةفيضوءنهجالتظاهرفيالعام 2011" مرجع سابق، ص 9-12

[17]محمد العرب، ما لم يذكره بريمر في كتابه، ط 1، مصر ، القاهرة: مكتبة مدبولي ،2007 ، ص 13

[18]عبد الوهاب القصاب ، " الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق"، كتاب عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013 ، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2015 ، ص 71

[19]معتز فيصل العباسي، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل، ط 1، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 518

[20]فرج الألوسي، " الحرب الأهلية : تجارب معاصرة"، في مجموعة باحثين ، ندوة حول احتمالات الحرب الأهلية في العراق: تساؤلات ورؤى متبادلة، ط1، عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 27

[21]أنظر التقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمدة من 01 أفريل ولغاية جوان 2007

Us Assistance mission for Iraq (UNAMI)2007

[22]محمد صادق الهاشمي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع بايدن لتقسيم العراق، ط1، بغداد، العراق: مركز العراق للدراسات، 2008، ص 13 وما بعدها

[23]خوسيه ديل برادو، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاقمت الفوضى في العراق وتسببت في إفساد أمنه"، عشرسنواتهزتالعالمعقدعلىاحتلالالعراق 2003-2013،المرجعسابق، ص 258.

[24]حسن عبيد عيسى، "المرتزقة الجدد" مجلة المستقبل العربي ، العدد 328 ، (جوان 2006)، ص 126

[25]محمد طالب حميد ، العلاقات الايرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، ط 1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، دون سنة، ص 133

[26]إيمانأحمدرجب، النظامالاقليميالعربيفيمرحلةمابعد الاحتلالالأمريكيللعراق،ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،ص227

[27]آراس قادر محي الدين، العنف السياسي في العراق دراسة سياسية –اجتماعية، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص 80،81

[28]منظمة العفو الدولية ، التقارير القطرية حول العراق-بين المجازر واليأس- العراق بعد خمس سنوات. 17 آذار / مارس 2008

https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2008/03/d8a7d984d8b9d8b1d8a7d982-d8aed985d8b3-d8b3d986d988d8a7d8aa-d985d986-d8a7d984d985d8acd8a7d8b2d8b1-d988d8a7d984d98ad8a3d8b3-20080317/

[*]**مجمل تكتلات وفصائل المقاومة للاحتلال من العرب السنة:**

-**تكتل المجلس السياسي للمقاومة العراقية** أعلن عنه في 29 أكتوبر 2007 وتظم (الجيش الاسلامي في العراق، جماعة انصار السنة، الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية، حركة المقاومة الإسلامية، جيش المجاهدين ثم انسحب من المجلس، جيش الفاتحين ثم انسحب من المجلس)

-**جبهة الجهاد والتغيير** في مطلع سبتمبر 2007 (كتائب ثورة العشرين، جيش الراشدين، جيش المسلمين في العراق، الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، سرايا جند الرحمن ، سريا الدعوة والرباط، كتائب التمكين، كتائب محمد الفاتح) .

-**فصائل تنظيم دولة العراق الاسلامية** في 15 أكتوبر 2006(تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش الطائفة

المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامي، كتائب الأهوال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، جيش أهل السنة والجماعة انسحب من المجلس، جماعة جند الصحابة، سرايا فرسان التوحيد، سرايا ملة إبراهيم، كتائب كردستان، كتائب المرابطين، كتائب أنصار التوحيد والسنة)

-**جبهة الجهاد والتحرير** في سبتمبر 2007،(جيش رجال الطريقة النقشبندية ، جيش الصحابة، جيش المرابطين، جيش حمزة، جيش الرسالة، جش ابن الوليد، القيادة الموحدة للمجاهدين (العراق)، كتائب التحرير، جيش المصطفى، جيش تحرير العراق، سرايا الشهداء ، جيش الصابرين ، كتائب الجهاد على أرض الرافدين، جيش لفارس لتحرير منطقة الحكم الذاتي، سرايا الجهاد في البصرة، سرايا الفلوجة الجهادية، الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير العراق، سرايا الطف الحسينية، سرايا تحرير الجنوب، جيش حنين، سرايا ديالى للجهاد والتحرير، سرايا المجد لتحرير العراق).

-**فصائل أخرى**: وهي جماعات لم تنضم إلى تكتل ما ، واخرى ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى الجماعات الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثا واغلبها انفصلت عن غيرها(جماعة أنصار الاسلام "جيش انصار سابقا"، عصائب العراق الجهادية، جيش أبو بكرالصديق "السلفي سابق" جيش سعد بن أبي وقاص: انشق عن كتائب ثورة العشرين، جيش المجاهدين المرابطين: انشق عن جيش المجاهدين، درع الإسلام ويعتقد أنها جزء من جيش المجاهدين، جيش الفرقان: انشق عن الجيش الإسلامي ثم تلاشى، كتائب القصاص العادل، سرايا عبد الله عزام يعتقد أنها جزء الجناح العسكري لحماس العراق، سرايا المدينة المنورة، جيش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جيش محمد، الجبهة الوطنية لتحرير العراق، جيش العراق في أرض الرافدين، سهام الحق، جيش الموحدين، جيش أنصار المجاهدين، جيش القعقاع وهو جزء من كتائب ثورة العشرين، سرايا الغضب الإسلامي وانضمت إلى تنظيم القاعدة، كتائب الثأر ويعتقد انها جزء من الجيش الإسلامي أو انضمت إليه، كتائب الحسين ويعتقدانهاجزءمنالجيشالإسلاميأوانضمتإليه، كتائب العباس ويعتقدانهاجزءمنالجيشالإسلاميأوانضمتإليه ، كتائب مجاهدي الطائفة المنصورة، وهي من اوائل الفصائل إذ تشكلت واعلنت عن نفسها ماي 2003 ثم انحازت إلى الجيش الاسلامي، كتائب أبو حفص المصري وهي تنظيم القاعدة ، الجماعة السلفية المجاهدة أو الجهادية، ثوار الأنبار. أنظر إلى: عبد الرحمن الرواشدي وآخرون، العرب السنة في العراق تاريخهم – واقعهم –مستقبلهم، ط1، السعودية: مركز البحوث والدراسات البيان، 2012، ص 176-180

[29]خليل اسماعيل الحديثي ، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، ط1، عمان : دار المأمون للنشر والتوزيع، 2005، ص 30

[30]حسن ابو هنية ،"المنظمات والفاعلون الخارجيون القاعدة والميليشيات المدعومة من الخارج" ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، مرجع سابق، ص 274

[31]خالد المعيني،" مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن"، تقريرارتيادي(استراتيجي) للبيان،الاصدارالسابع،ط1،الرياض: مجلةالبيان،2010،ص 226، 225

[32]علي باكير،" العراق والتراجع الأمريكي"، تقريرارتيادي(استراتيجي) للبيان،الاصدارالخامس،ط1،الرياض: مجلةالبيان،2008،ص 188،189

[33]حيدرنعمةبخيت، المرجع السابق ،ص 114 للمزيد أنظر إلى:

- أحمد محمود ، "المقاومة العراقية وتحولات المستقبل"، تقريرارتيادي(استراتيجي) للبيان،الاصدارالرابع،ط1،الرياض: مجلةالبيان،2007، ص 114،115

[34]إيمان أحمد رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، المرجع السابق، ص 204،205

[35]Hosmer, Stephen t .why the Iraqi Resistance to the Coalition Invasion was so Weak. Los Angeles, CA:RAND Corporation 2007,pp132-134

[36]خالد المعيني، "موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة"، تقريرارتيادي(استراتيجي) للبيان،الاصدارالسادس،ط1،الرياض: مجلةالبيان،2009،ص235

[**]استراتيجيات الاحتلال الأربع في العراق منذ ماي 2003: -الاستراتيجية الأولى جوان 2004 (خطة نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية).

-الاستراتيجية الثانية نوفمبر 2005 (استراتيجية النصر في العراق NSVI) -الاستراتيجية الثالثة عام 2006 (استراتيجية الحملة المشتركة لدمج المساعي Classified) -الاستراتيجية

الرابعة ديسمبر 2007- جويلية 2008(استراتيجية الطريق الجديد إلى الأمام).

[37]رجائي فايد،" المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي"، كراسات استراتيجية، العدد 137 (مارس 2004)، ص 6-9

[38]سامي الخفاجي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل العراق، ط 2، الأردن، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع 2012، ص 283

[39]الشيماء محمد محمود حسن، عصام أسعد محسن،" الأبعاد السياسية والاقتصادية لاستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة"، مجلة قضايا سياسية، العدد 34(2014)، ص 254

[40]حامد عبيد حداد، "التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي"، مجلة دراسات دولية، العدد 52 ، (2012)، ص 53،54

[41]كامران أحمد حمه، المرجع السابق، ص 186، 187

[42]نفس المرجع السابق، ص 190 للمزيد أنظر:

-هيثم عبد الله سليمان،" علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 81، (2015)،ص 283-284

[43]نفس المرجع السابق، ص 194 للمزيد انظر: حاتم كريم القريشي، وآخرون، "ثلاثية العولمة الاقتصادية IMF-WB-WTO وتأثيرها في واقع الاقتصاد العراقي"، مجلةالكوتللعلومالاقتصاديةوالادارية،العدد22، (2016)،ص 158،159

[44]كامرانأحمدحمه،المرجعالسابق،ص 190 للمزيد انظر :سامي عبيد محمد، زاهد قاسم بدن،" قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة 1990-2013"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26 (جوان 2015)، ص 11

[45]جعفر باقر محمود علوش، مروة واسط كاظم، "بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 1980-2011 باستخدام تحليل السببية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 17، (2015)، ص 103-105

[46]نبيل مهدي الجنابي، "آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8،(2012)، ص 11

[47]أيسر ياسين الغريري، علي عبدالله الشيخ، "مديونية العراق الخارجية...الواقع والآفاق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ع، العدد 10، (2008)، ص 89، 90

[48]هيثمعبداللهسليمان، مرجع سابق، ص 286

[49]حامد عبيد حداد، "المديونية العراقية"، مجلة دراسات دولية، العدد 33، (2007)، ص 110- 115

[50]حامد عبيد حداد، "التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق"، مجلة دراسات دولية، العدد 43، (2010)، ص 51،52

[51]بلاسمجميلالدليمي،" أهمالتحدياتالتيتواجهالاقتصادالعراقيوسبلمعالجتها"،مجلةالعلوموالاقتصاديةوالادارية،المجلد 17،العدد62، (2011)،ص 161

[52]حامدعبيدحداد، "التداعياتالاقتصاديةللاستراتيجيةالأمريكيةفيالعراق"، المرجع السابق، ص 54

[53]بلاسمجميلالدليمي، المرجع السابق، ص 162

[54]الشيماءمحمدمحمودحسن،عصامأسعدمحسن،المرجعالسابق،ص 258

[55]حامدعبيدحداد، "التحدياتالاقتصاديةللعراقبعدالانسحابالأمريكي"، المرجع السابق، ص 54-61